دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أ/ سالك نبيلة

أستاذة بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

تطرح في السنوات الأخيرة قضية الإصلاحات السياسية، في العديد من الدول وفي مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بمسألة التنمية الشاملة. والجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منهاوالدولية. وذلك بهدف تحقيق تنمية متوازنة، ولن يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين، العدالة في توزيع الموارد والفرص، التعاون، الأمن الشخصي والإستدامة. هذه المؤشرات بدورها لا تلامس النوعية والجودة، إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة والمرتبط بآليات عديدة أهمها الشفافية والمساءلة وهو ما يعرف بالحكم الراشد أو الصالح.

بناء على ما تقدم، نحاول في هذه الورقة معالجة الإشكالية الرئيسية، والتي تثار حول مدى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر إعتمادا على آليات الحكم الراشد في ظل موجة الإصلاحات التي تعرفها أغلب الدول العربية.

Résumé :

Elle se pose dans les dernières années, et dans plusieurs pays arabes, les réformes politiques comme un cas récent et compliqué dans différents domaines. Surtout est ce qui concerne le développement générale. Et l'Algérie, comme tout les pays doit vivre ces régionales et internationales transformations, pour réaliser ce développement. Et ça ne se réalise plus, sans adopter les mécanismes de la bonne gouvernance. Dans ce contexte, on pose la problématique de cette étude, qui concerne le niveau de cette réalisation en Algérie.

مقدمة

يعتبر مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة، من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا وخلافا واضحا بين الباحثين والمفكرين حول تحديد مضمون كل منهما. لكن ورغم هذا الإختلاف، إلا أن هناك إتفاق وإجماع حول أهميتهما في تقدم المجتمعات ونهضة الشعوب، إلى درجة إعتبار أن عدم تطبيق الحكم الراشد يعد سببا مباشرا وأساسيا في حدوث عدة أزمات، خاصة على المستوى التنموي في اقتصاديات العالم النامي.

إن موضوع الحكم الراشد وأثره على التنمية المستدامة، أصبح في السنوات الأخيرة يمثل أحد المواضيع التي اكتسبت أهمية كبيرة على المستوى العالمي، نظرا للتلازم الشديد بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة. فتشكيل بيئة سليمة للتنمية الإقتصاديةوالإجتماعية، أمر لا يمكن فصله عن نوعية الحكم التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في النشاط الإقتصادي. وفي إطار السعي إلى إرساء دعائم الدولة الديمقراطية التنموية، لا بد أن تعتمد الدولة على آليات وأدوات تمثل صلب عملية الحكم، ولها تأثير مباشر على درجة الثقة وتعزيز قدرات الدولة الإقتصادية. ويتعلق الأمر بحكم القانون والشفافية والإجراءات غير التعسفية واستقلال القضاء والانفتاح، وبناء المؤسسات القادرة والكفيلة بالمساهمة على نحو مباشر في إحداث الطفرة التنموية والجودة السياسية المنشودة، من خلال المشاريع الإصلاحية في كل الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص.

على هذا الأساس نحاول، من خلال هذا المقال، الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذا الموضوع وهي كالآتي: **إلى أي مدى ساهمت المشاريع التنموية الإصلاحية التي أطلقتها السلطات في بعث التنمية المستدامة وتحقيق آليات الحكم الراشد في الجزائر؟** وفي ظل هذه الإشكالية تندرج عدة تساؤلات فرعية نوجزها فيما يلي:

- ما هو مفهوم كل من الحكم الراشد والتنمية المستدامة؟
- هل يعتبر الحكم الراشد حتمية أساسية في عملية التنمية المستدامة؟
- ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل إقامة دولة ديمقراطية تنموية؟

وبناء على ما تقدم، واعتمادا على المنهج الوصفي–التحليلي ومنهج دراسة الحالة، تم التطرق في هذه الورقة إلى العناصر التالية:

- نشأة مفهوم الحكم الراشد ومضامينه المختلفة.
- تعريف التنمية المستدامة ، خصائصها، مؤشراتها وأهدافها.

- العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.
- واقع التنمية المستدامة والحكم الراشد في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية الراهنة.
- خاتمة تتضمن خلاصة وإستنتاجات.

1- نشأة مفهوم الحكم الراشد ومضامينه المختلفة:

إختلفت الكتابات وتباينت التعريفات في تحديد معنى الحكم الراشد ومضمونه، والأسباب والعوامل التي أدت إلى نشأته.كما طرح المفهوم تحت مسميات عربية مختلفة، منها: أسلوب الحكم، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم السليم، الحاكمية، الجكمانية، الحوكمة، الحكامة. وفي محاولة لتعريفه، وردت عدة تعاريف منها تلك المقدمة من طلاف المؤسسات الدولية، ومنها الأكاديمية التي بلورها مجموعة من المحللين والدارسين في مجالي التنمية والسياسات العامة.

أ- تعريفات المؤسسات الدولية:

إرتبطت هذه التعريفات بمحاولة تشخيص الأزمة الإقتصادية في إفريقيا، حيث أصدر البنك الدولي تقريرا في عام 1989 بعنوان: "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام". وقد طرح في هذا التقرير ولأول مرة مصطلح "أسلوب الحكم" باعتبار أن الأزمة في إفريقيا أزمة حكم بالدرجة الأولى. وتم تعريف المصطلح على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"[1] .وفي دراسة أخرى أجريت عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية عرفه بأنه "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية"[2] أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) فقد عرف "أسلوب الحكم بأنه: "ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات".[3]

ب- التعريفات الأكاديمية:

من الناحية الأكاديمية تم تفكيك المصطلح إلى شقين: **الحكم** وهو مجموع المؤسسات والعمليات والآليات الموجودة لممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، كما يشمل أعمال أجهزة الدولة الرسمية وممارسات السلطات الثلاث. و**الراشد** وهو السليم أو الصحيح والعقلاني. أما الحكم الراشد فيقصد به إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة، وهي مؤسسات شرعية يفترض بها إشراك المواطن في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. كما ينطوي الحكم الراشد على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بصفة عامة.

ويأتي في مقدمة المحاولات الأكاديمية لتحديد معنى المصطلح، تعريف "Jan Kooiman" الذي وصف الحكم الراشد بأنه: "عقد إجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم".[4] أما "Goran Hyden" فقد حدد أبعاد الحكم الراشد في ثلاث مجموعات: الأولى تتعلق بتأثير المواطنين وتتضمن المشاركة السياسية والإستجابة لتفضيلات الأفراد والمساءلة العامة. الثانية تتعلق بالقيادة المسؤولة المستجيبة وتتضمن إنفتاح عملية صنع القرار والإلتزام بحكم القانون. والثالثة تتعلق بالعلاقة بين مختلف الجماعات داخل المجتمع، وتتضمن المساواة السياسية والتسامح بين هذه الجماعات وتعدي التنظيمات الطوعية عوامل الإنقسام مثل العرق والإثنية وغيرها من الإنتماءات الأولية.[5]

ج- الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية: يقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية. فهو ممارسة للسلطة لإدارة شؤون بلد معين على كافة المستويات، ويتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يؤدي من خلالها التفاعل بين الدولة ومختلف الجهات الفاعلة إلى اتخاذ إجراءات يمكن وصفها بأنها مستدامة ومنصفة. وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، الذي ركز على أن الحكم الراشد هو تعزيز لقدرات البشر ولفرصهم في المشاركة وحقهم اللامشروط في المساءلة.

د- مبادئ ومكونات الحكم الراشد:

● **مبادئ الحكم الراشد:** تعددتمبادئ الحكم الراشد بتعدد الجهات والمنظمات التي اعتمدته، وتمثلت عموما فيما يلي:

- **المشاركة Participation**:تكتل أحد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الراشد، وهي من المؤشرات الدالة على مدى كفاءته. وتعني مشاركة المجتمع بكافة فئاته في اتخاذ القرارات مباشرة، أو عبر الممثلين الرسميين أو من خلال ضمان حرية الإجتماع والتعبير وتشكيل تنظيمات، والإنضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني، الذي لا تقوم المشاركة إلا بوجوده[6]. وفي هذا المجال حدد "Leonard Pinder" أزمات التطور السياسي في خمس نقاط: الهوية،

الشرعية، المشاركة ، التوغل والإنتشار. وأضاف البعض الآخر أن الوصول إلى الحكم الراشد يقتضي المساواة والمشاركة الجماهيرية، وتشجيع المواطن على الإنخراط في الأنشطة السياسية.[7]

– **الشفافية**Transparency: تستند إلى التدفق الحر للمعلومات، وعلى انفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها، وقد جاءت الشفافية في سياق إطلاع الجماهير على منهج السياسة العامة.

– **المحاسبة والمساءلة**Accountability:في إطار سعي المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة المواطنين، تأتي المساءلة كعنصر رادع لمحاولات التجاوز. وهي من الحقائق المترسخة في سياق عملية التنمية، وتفترض وجود آليات لضبط أداء السلطة والعمل على تقويم المؤسسات التي يمثلها أشخاص، تتم مساءلتهم في حال تجاوزهم وانحرافهم عن المسار الصحيح والقانوني. وهناك من عرف المساءلة بأنها واجب المسؤولين مهما كانت مناصبهم، وهي ضرورة ملحة للإصلاح وفق أطر وأنساق توجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية أمام مساءلة كل الجهات المعنية والمتأثرة بقراراتهم تحت حكم القانون، ضمن صيغ متعددة منها: المساءلة التنفيذية، التشريعية والقضائية.[8]

– **بناء التوافق**: يعمل الحكم الراشد على التوفيق بين المصالح المختلفة، للتوصل إلى توافق واسع على أفضل البدائل والخيارات المطروحة بترجيح كفة المصلحة الجماعية.

– **الشمولية**: من خلال العمل على توفير الرفاه لكل أفراد المجتمع وكفالته كي لايشعر أفراد المجتمع بالإستعباد والهيمنة.

– **الإستجابة**Responsiveness: أي توافق المخرجات مع متطلبات ومدخلات المواطنين مع الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

– **العدالة والمساواة** Equity and Equality: وتعني عدم التمييز الجنسي أو الطبقي، وإعطاء الفرصة لكل فئات المجتمع على اختلاف أجناسهم، وتطبيق القواعد القانونية بعدالة ودون تمييز.

– **الشرعية** Legitimacy،تعد محصلة لصورة التفاعل بين السلطة والمواطن، حيث تقوم على القبول الطوعيلقرارات السلطة على أساس من الثقة في ما تخطط وتنفذ من سياسات، وهي تمثل تطابق قيم النظام السياسي مع قيم المجتمع. ويرى "Max weber" أن النظام الحاكم يكون شرعيا أو صالحا أو راشدا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بالرضا عن هذا النظام.[9]

– **الفعالية والكفاءة** Affectivity and Efficiency: الوصول إلى الكفاءة يكون عن طريق الإستخدام الأمثل والدائم للموارد المختلفة قصد بلوغ الأهداف المرجوة مع المحافظة على البيئة.

– **الرؤية الإستراتيجية**Strategic Vision: تعني إمتلاك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها على المدى البعيد. وتتضمن إستراتيجية نشر الثقة القائمة على أساس بناء علاقة واضحة وسليمة بين المواطن والمال العام، من خلال ثقة المواطن بتقدير وتثمين الدولة لمجهوداته وقيامه بواجباته، مما يخلق الثقة التي تحفزه لتحمل المسؤوليات وتجعله راض عن القرارات الصادرة عن الدولة.[10]

– **حكم القانون** Rule of Law: ويعني إتسام الأطر القانونية بالعدالة والمساواة، وأن تطبق القواعد القانونية دون تحيز خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

– **تمكين المرأة**: أي مشاركة المرأة في التنمية وفق ثلاثة منظورات: الأول يتضمن تحرير طاقات وملكات المرأة وكل المستضعفين حتى يتم تصحيح المسار الإجتماعي. الثاني يشترط فرز المشروعات التنموية وإعطاء الفرصة للمرأة في الشاريع التي تناسبها. والثالث يفترض ضرورة تحرير المرأة من القيود الإجتماعية الموروثة حتى تتمكن من المساهمة في العملية التنموية بنجاح.[11]

● **مكونات الحكم الراشد:**

بناء على التعريفات المقدمة للحكم الراشد، أنه يقوم على مشاركة الحكومة مع أطراف مجتمعية مختلفة تمثل في مجموعها مكونات الحكم الراشد وتتمثل فيما يلي:

أ– الحكومة: تقوم الحكومة بالتخطيط للقطاع العام والخاص، وتقديم الخدمات الإجتماعية للمواطنين، وتهيئة المحيط والبيئة المساعدة على تحقيق التنمية البشرية على أساس المساواة وتكافؤ الفرص. وقد حددت أدوار الحكومة في ظل الحكم الراشد كما يلي:

– **الحكومة كصانع للقرار** Goverment as Policy Maker: وذلك في إطار الصلاحيات الممنوحة لها في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات وتنفيذ المخططات.

–**الحكومة كأداة تنفيذي** Goverment as Excutive Instrument: وذلك بالإستجابة للمتطلبات العامة والخاصة إعتمادا على الموارد المتاحة بجودة وفاعلية وتوفيرها وفق متطلبات المجتمع.

-**الحكومة كجهاز إصلاحي** Goverment as Reformer:حيث تقوم بإطلاق سياسات إصلاحية مع معايير ومؤشرات لقياس مدى نجاعتها في حل المشاكل المطروحة، وتتحول هذه الإصلاحات إلى تجارب تستفيد منها مؤسسات القطاع العام. [12]

ب- القطاع الخاص: يقوم القطاع الخاص في الوقت الراهن بدور كبير في العملية الإصلاحية والتنموية إلى جانب الدولة، إذ يضم هذا القطاع جميع المشاريع الصناعية والتجارية والمصرفية. ويعتبر مصدرا هاما لتوفير مناصب الشغل مما يرفع المستوى المعيشي ويقلل من نسبة البطالة، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الشاملة.

ت- المجتمع المدني: يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها، بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، وتعمل على إشراك المجتمع في الحياة السياسية قصد تكوين قوة مؤثرة على السياسة العامة. ومنها على سبيل المثال:الأحزاب السياسية، التنظيمات الثقافية، الإتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.[13]

2- تعريف التنمية المستدامة، خصائصها، مؤشراتها وأهدافها:

- **تعريف التنمية المستدامة:**

ينطوي مفهوم التنمية المستدامة على عدة مدلولات، منها ما هو سياسي وما هو إقتصادي وما هو إجتماعي وما هو إداري. وقد ظهر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، حيث ورد إستخدام هذا المصطلح لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الصادر سنة 1987 المعنون ب "مستقبلنا المشترك" الذي عرف التمية المستدامة على أنها: "تلبية إحتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على إحتياجاتها"[14]. وجاء تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ليؤكد على التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي، واعتبر أن " التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام إجتماعي عادل، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وتمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة إرتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي".[15]

أما التعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو "**تنمية الناس** عن طريق الإستثمار في الموارد البشرية وليس الموارد المادية، كون البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، **من أجل الناس** بضمان توزيع ثمار النمو الإقتصادي المتحقق بعدالة وعلى نطاق واسع، **بواسطة الناس** وذلك بإعطاء الفرص للجيل الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها من خلال الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية. وبالتالي فإن عملية بناء وتأمين إستدامة التنمية، لا بد أن تتضمن ثلاثة أبعاد حيوية وهي كالآتي:

- **البعد الإقتصادي (رأس المال المادي)**: أي توسيع أو زيادة الإنتاج والدخل والثروة وتراكم رأس المال.
- **البعد الإجتماعي (رأس المال البشري أو المعرفي)**: أي تعزيز التنمية الإجتماعية المتضمنة عدالة التوزيع والإستفادة من المنافع المتحققة.
- **البعد البيئي (رأس المال الطبيعي)**: ويتضمن حماية البيئة وتجديدها.

- **خصاص التنمية المستدامة:** تتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:

– **شمولية:** حيث تحمل في ثناياها كل الركائز التي يستند إليها المجتمع المعاصر في أبعادها السياسية والإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية والبيئية المتكاملة.

– **تراكمية:** وتعني أن التنمية المستدامة ليست خلقا مفاجئا جديدا، وإنما تتويجا لأفكار وطروحات متنوعة سابقة ومزيجا من التجارب والخبرات العملية الماضية.

– **تطورية:** تعني أن التنمية الستدامة برؤيتها طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر والتنبؤ والتخطيط لمتغيرات المستقبل.

– **تشاركية:** بهدف تشييء التنمية المستدامة وتحويلها إلى واقع ملموس، لا بد من ضمان المشاركة الفعالة والجماعية من كل الأطراف في المجتمع.

– **توازنية:** أي تحقيق التوازن بين الإنسان كوسيلة وغاية للتنمية المستدامة، وبين توسيع وتوزيع الإنتاج، وبين ثنائية السوق والمجتمع، وبين المناطق الحضرية والريفية، وبين الإنفاق العام والخاص، وبين مصلحة الجيل القائم والقادم، وبين الرجل والمرأة وبين الغني والفقير.

– **أخلاقية:** بجعل الإنسان هو الركيزة والإنطلاقة والهدف من التنمية المستدامة.

– **مستقبلية:** باعتبارها تنمية طويلة المدى تستند إلى تقدير إمكانيات الحاضر والتنبؤ والتخطيط لمتغيرات المستقبل.[16]

● **مؤشرات التنمية المستدامة:**

يمكن تحديد العديد من المؤشرات نوجزها في النقاط التالية:

-**التمكين:** وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها، عبر الإنتخابات العامة لمؤسسات الدولة، وتفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

-**التعاون:** ويتضمن مفهوم الإنتماءوالإندماج كمصدر أساسي لإشباع رغبات الذات، ويعتبر عنصرا أساسيا للتفاعل الإجتماعي.

-**العدالة في التوزيع:** إضافة إلى توزيع الدخل، تشمل العدالة الإمكانات والفرص وحق الجميع في الحصول على التعليم.

-**الإستدامة:** وتتضمن القدرة على تلبية جاجات الجيل الحالي دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

-**الأمان الشخصي:** ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن التهديدات على اختلاف أشكالها.[17]

● **أهداف التنمية الستدامة:**يمكنتضنيف أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي:

-**الأهداف الإقتصادية:** تسعى التنمية المستدامة إقتصاديا إلى تحقيق: **النمو** (أي النمو الإقتصادي وتحسين مستوى الدخل القومي والفردي وزيادة الناتج القومي)، و**الكفاءة** (حسن إستغلال الموارد المتاحة، وذلك بتحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأعلى جودة وبأقل تكلفة وفي أقرب وقت).

-**الأهداف الإجتماعية:** تتمثل الأبعاد الإجتماعية للتنمية المستدامة في تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والفرص، وإشراكهم في إعداد البرامج التنموية وعدم تهميش أي من الجماعات والفئات.

-**الأهداف البيئية:** تهدف التنمية المستدامة إلى منع التلوث بكافة أشكاله ومحاولة الحد منه، ورفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية، والحفاظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية، والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النوع النباتي والحيواني.[18]

3-العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

إن العلاقة بين مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة حديثة نسبيا، وقد تزامن الربط بين المفهومين مع الطرح الذي قدمته المؤسسات المالية الدولية، والذي اعتبر الحكم الراشد شرط ضروري ومفصلي في عملية التنمية. وقد جاء هذا الطرح كنتيجة للأوضاع التي تعيشها الدول النامية، وأصبحت المؤسسات المالية الدولية المانحة تربط مساعداتها لهذه الدول بضرورة توفير البيئة الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة ودعم النشاط الاقتصادي.

وبغض النظر عن الإرتباطيةوالمشروطية بين المفهومين، فقد أثبتت عدة دراسات أن الحكم الراشد ضرورة ملحة وشرط أساسي لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها. وتستند هذه العلاقة إلى المرتكزات التالية:

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مبدأ المشاركة في إدارة الدولة بالإعتماد على تمثيل كافة فئات المجتمع وخضوع المسؤولين للمساءلة.
- إحترام المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، االقائمة على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة.
- التشجيع على دعم المؤسسات القائمة وتسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
- إحترام سيادة القانون وتعزيز إستقلالية القضاء وتحديد معايير المحاكمة العادلة.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة، خاضعة لمفهوم الرقابة والمساءلة من طرف المجتمع، مقدمة المصلحة الجماعية على كل المصالح.
- ترسيخ مبادئ الحكم الراشد من خلال صياغة التشريعات التي تعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية.[19]

4- واقع التنمية المستدامة والحكم الراشد في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية الراهنة:

إنطلاقا من مقولة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون دولة القانون بدون ديمقراطية حقيقية بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم رشيد إطلاقا بدون رقابة شعبية". يمكن عرض وتوصيف التجربة الجزائرية في الحكم الراشد، من خلال عدة مؤشرات يتقدمها **البناء الدستوري والقانوني**، حيث نص دستور 1989 والمعدل في سنة 1996 على الحد الأدنى من مبادئ الحكم الراشد، ويمكن إجمالها في

النقاط التالية: إقرار التعددية السياسية والحزبية، ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، حكومة مسؤولة أمام البرلمان، فصل بين السلطات، إستقلال السلطة القضائية...الخ. لكن ورغم النص الصريح على هذه المبادئ، إلا أن الملفت للإنتباه أن التعديلات الدستورية وعدم الإستقرار الذي عرفته الجزائر، أديا إلى وجود فراغ وأزمة شرعية لازمت نظام الحكم في الجزائر.

المؤشر الثاني يتمثل في **المشاركة السياسية**، حيث تعتبر الإنتخابات العنصر العملي الذي يترجم المبادئ الدستورية على أرض الواقع. وقد إتسمتالإنتحابات في الجزائر بانخفاض نسبة المشاركة السياسية والأسباب عديدة، أهمها عدم مبالاة المواطن الجزائري بهذا الجزء الحيوي في العملية السياسية، بل أكثر من ذلك بات مقتنعا بعدم جدوى صوته وعدم تأثيره، لأن الأوضاع السياسية تزداد سوءا ولا أمل في التغيير. ومن ثمة زادت نسبة العزوف السياسي ليس فقط في العملية الإنتخابية وإنما في الإنخراط وكل أشكال المشاركة السياسية.

المؤشر الثالث هو **المجتمع المدني** الذي يشكل صمام الأمان ضد احتكار السلطة، وآلية لمراقبة ومحاسبة الحكومة عبر مختلف قنواتها من تنظيمات مهنية ونقابات وجماعات فكرية وخيرية. ورغم إيجابة هذا المؤشر إلا أن المجتمع المدني لم يثبت فعاليته في تحقيق الحكم الراشد، بسبب تبعية مكوناته في غالب الأحيات للنظام السياسي إلى درجة أن البعض يطلق عليه مصطلح "المجتمع المدني الرسمي" والذي يختلف إلى حد كبير عن "المجتمع المدني العالمي" الذي تعرفه المجتمعات الغربية.[20]

المؤشر الرابع يتمثل في **الإدارة العمومية** التي تعتبر من أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم الآليات لمحاربة الفساد إذا ما ستخدمت بطريقة إيجابة من خلال ترشيد إستخدام الموارد العامة وخلق صورة جيدة للمواطن عن نظام الحكم في بلاده. والإدارة العمومية في الجزائر تشكو من عدة سلبيات ومساوئ، لاسيما فيما يتعلق بالفساد الإداري وانتشار ظاهرة الرشوة، الوساطة والمحسوبية والتعسف في استخدام السلطة، والإختلاس والتلاعب بالمال العام والسلوكيات والممارسات اللاأخلاقية في الإدارات الحكومية الجزائرية...إلى غير ذلك من المظاهر التي شوهت صورة وسمعة الجزائر وأصبحت تشكل عائقا أمام تحقيق الحكم الراشد، الذي من خلاله تتحقق التنمية المستدامة في الجزائر.

ما يمكن قوله هو أن الجزائر تتأرجح بين الفشل والنجاح للمسارات التنومية وتطبيق الحكم الراشد، وذلك إنطلاقا من المؤشرات الإيجابة إذا ما تم إثراؤها وتدعيمها، وعدم التراجع عن المكتسبات التي تم تحقيقها.

الخاتمة:

من خلال هذا العرض يمكننا القول أن الحكم الراشد والتنمية المستدامة مفهومان يهدفان إلى خدمة الإنسان وتلبية حاجياته، وتمكينه من المشاركة في الحياة العامة والسياسية على وجه الخصوص. لكن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ليس مرتيطا بتطبيق آليات الحكم الراشد مباشرة، بقدر ما هو مرتبط بالذهنيات سواء ذهنية المواطن أو ذهنية النخب الحاكمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب إعادة فهم واستيعاب لأبجديات المعارضة. كما يجب تكريس آليات الحكم الراشد كضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها معيار لتقدم الشعوب أو تخلفها، وعدم إعطاء الفرصة للمعولمين بفرض الحكم الراشد كشرط أساسي في التعاملات الإقتصادية، لأن ذلك يكرس التبعية الدائمة.

إن إستدامة التنمية في الجزائر تفترض تغييرا جذريا في الفلسفة والثقافة السياسية، والتسليم بمرتكزات إنمائية نابعة من الواقع الجزائري، وبأن الحكم الراشد والتنمية المستدامة ليسا مفهومين فحسب وإنما كقيم وممارسة وثقافة سياسية، لا بد أن تترسخ في الذهنية الجزائرية.

الهوامش:

1-راوية توفيق، **الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005)، ص27.

2-المرجع نفسه، ص27.

3-Mohamed SherifBelmihpub, « Les Institutions de l'économiede Marché à l'épreuve de la bonne gouvernance », **RevueIdara**, Algérie, vol 15, n30, 2005, p22.

4-راوية توفيق، المرجع السابق، ص28.

5-المرجع نفسه، ص31.

6-زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص46.

7-عبد المحسن يوسف جمال، **المعارضة السياسية في الكويت**، (الكويت: دار قرطاش للنشر، 2004)، ص ص34-35.

8-صالح زياني، مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات**، (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص ص30-32.

9-أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد: إطار نظري**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص57.

10-المرجع نفسه، ص ص59-62.

11-المرجع نفسه، ص67.

12-زهير عبد الكايد، ص46.

13-عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص170.

14-عزيزة محمد علي بدر، "العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة (حالة إفريقيا)"، **مجلة الحقيقة**، أدرار، العدد 02، مارس 2003، ص146.

15-حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في كتاب: إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، (بيوت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص99.

16-محسن عبد الحميد توفيق وآخرون، **التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي**، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000)، ص13.

17-حسن كريم، المرجع السابق، ص ص99-100.

18-محمد بلغالي، "الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة إصطلاحية تحليلية (حالة الجزائر)"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 14، 2011، ص55.

19-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، "الحاكمية الراشدة: جدل لم يحسم بعد". على الموقع:
center.org/hayat/press/Edrak Guide.doc.www.hayat

20-محمد بلغالي، المرجع السابق، ثص ص60-62.